تقييم المناخ الاستثماري في الدول العربية وفقا لمؤشر ضمان جاذبية الاستثمار لعام ٢٠١٧ مع الإشارة بشكل خاص الى العراق

م.م. زهراء جارالله حمو
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة الحمدانية
Zahraa.aljarjary@yahoo.com

المستخلص:

يعد الاستثمار في مختلف مجالاته من عوامل تحقيق التنمية المستدامة (Sustainable development) ولا يمكن أن يعمل الاستثمار الا في ظل بيئة جاذبة وهو ما يطلق عليه بالمناخ الاستثماري والتي تتمثل بمنظومة متكاملة من العوامل، وبناءً على ذلك فأن الدراسة تسعى الى تقييم المناخ الاستثماري في الدول العربية ومنها العراق بشكل خاص وفقا لمؤشر ضمان جاذبية الاستثمار لعام ٢٠١٧، ومن هنا ركزت مشكلة الدراسة على تساؤل رئيسي هو (ما هو واقع المناخ الاستثماري في الدول العربية بشكل عام والعراق بشكل خاص وفقاً لمؤشر ضمان جاذبية الاستثمار لعام ٢٠١٧؟)، وافترضت الدراسة عدة فرضيات أهمها أن الدول العربية ومنها العراق تتباين في قيم مؤشرات جاذبية الاستثمار لعام ٢٠١٧ وفقاً لبيئاتها الاستثمارية، وإن المناخ الاستثماري في العراق يمتلك مقومات تجعله بيئة محفزة لجذب الاستثمارات وتحقيق التنمية المستدامة. ويتمثل النطاق المكاني للدراسة الدول العربية ومنها العراق مع الإشارة الى تجربة أقليم كردستان للمدة (٢٠١٥-٢٠١٧)، واعتمدت الدراسة على المنهج الاستقرائي والوصفي التحليلي في تحقيق متطلباتها، وتوصلت الدراسة الى مجموعة من الاستنتاجات أهمها: ان التباين في مستويات الجاذبية الاستثمارية في الدول العربية هو انعكاس لاختلاف العناصر المكونة للبيئة الاستثمارية فيها، واقترحت الدراسة: أن تسعى الدول العربية التي تذيلت مؤشرات جاذبية الاستثمار الى معالجة المحددات التي تمثل اعاقة لجذب الاستثمارات اليها، وقيام الحكومة العراقية بالتصدي الى ظواهر الفساد الاداري والمالي ومعالجة البيروقراطية في الإجراءات والتي تعد ابرز معوقات جذب الاستثمارات الاجنبية.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار، المناخ الاستثماري، مؤشر ضمان جاذبية الاستثمار.

Evaluating the investment climate in the Arab countries according to the investment attractiveness index for 2017 with special reference to Iraq

Assist. Lecturer. Zahraa Jarullah Hammou
College of Administration and Economics
University of Al Hamdaniya

Abstract:

Investment in its various fields is considered a factor in achieving sustainable development. Investment can only work in an attractive environment, which is called the investment climate, which is represented by an integrated system of factors. Accordingly, the study seeks to evaluate the investment climate in the Arab countries.

Including Iraq in particular, according to the Investment Attractiveness Index for 2017. Hence, the study problem focused on a major question (What is the reality of the investment climate in the Arab countries in general and Iraq in particular according to the Investment Attractiveness Index for 2017?). And the study assumed several hypotheses, the most important of which is that Arab countries, including Iraq, differ in the values of investment attractiveness indicators for the year 2017 according to their investment environments. The investment climate in Iraq possesses elements that make it a stimulating environment to attract investment and achieve sustainable development. The spatial scope of the study is Arab countries, including Iraq, with reference to the experience of the Kurdistan Region for the period (2015-2017). The study relied on the inductive and descriptive analytical approach in achieving its requirements, and the study reached a set of conclusions, the most important of which is that the variation in the levels of investment attractiveness in Arab countries is a reflection of the difference in the components of the investment environment in them. Addressing the determinants that impede attracting investment to it, the Iraqi government's response to the phenomena of administrative and financial corruption and addressing the bureaucracy in the procedures, which are the most prominent obstacles to attracting foreign investments.

Keywords: Investment, Investment climate, Investment attractiveness index.

المقدمة

للاستثمار أهمية بالغة في زيادة النمو الاقتصادي وتحقيق مسارات الاستدامة، اذ يعد من الأنشطة الاقتصادية التي تسهم في زيادة التكوين الرأسمالي وتدنية مستوى البطالة والفقر، وتطوير الصناعات المحلية والقدرات التنافسية، ويسهم في بلورة نموذج التنمية المستدامة التي تستند على خصوصية الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والعمرانية والمؤسسية وغيرها من العوامل التي تشكل في مجملها بما يعرف بالبيئة الاستثمارية، ومن هنا تهدف الدراسة الى تقييم المناخ الاستثماري في الدول العربية ومنها العراق بشكل خاص وفقا لمؤشر ضمان جاذبية الاستثمار لعام ٢٠١٧، وركزت على مشكلة رئيسية هي: ما هو واقع المناخ الاستثماري في الدول العربية بشكل عام والعراق بشكل خاص وفقاً لمؤشر ضمان جاذبية الاستثمار لعام ٢٠١٧؟، وافترضت الدراسة عدة فرضيات أهمها: أن الدول العربية ومنها العراق تتباين في قيم مؤشرات جاذبية الاستثمار لعام ٢٠١٧ وفقاً لبيئاتها الاستثمارية، وإن المناخ الاستثماري في العراق يمتلك مقومات تجعله بيئة محفزة لجذب الاستثمارات وتحقيق التنمية المستدامة. ويتمثل النطاق المكاني للدراسة في الدول العربية ومنها العراق مع الإشارة الى تجربة أقليم كردستان للمدة (٢٠١٥-٢٠١٧)، واعتمدت على المنهج الاستقرائي والوصفي التحليلي في تحقيق متطلباتها، ولتغطية مضمون الدراسة وتحقيق أهدافها فقد قسمت الى ثلاثة مباحث الأول المناخ الاستثماري: مدخل مفاهيمي، وركز الثاني على تقييم المناخ الاستثماري في العراق المقومات والمحددات، وعرض الثالث تقييم المناخ الاستثماري وفقا لمؤشر ضمان جاذبية الاستثمار في الدول العربية.

منهجية الدراسة

مشكلة الدراسة: تمحورت مشكلة الدراسة حول تساؤل رئيسي مفاده (ما هو واقع المناخ الاستثماري في الدول العربية بشكل عام والعراق بشكل خاص وفقاً لمؤشر ضمان جاذبية الاستثمار لعام ٢٠١٧؟) وتفرعت منه التساؤلات التالية:

١. ما هو ترتيب مجموعة الدول العربية على مستوى العالم وفقاً لمؤشر ضمان جاذبية الاستثمار لعام ٢٠١٧؟
٢. هل يمتلك المناخ الاستثماري في العراق مقومات تجعل من بيئة محفزة لجذب الاستثمارات؟
٣. ما هي معوقات (محددات) المناخ الاستثماري في البيئة العراقية؟
٤. هل البيئة الاستثمارية في أقليم كردستان تعتبر عامل جذب للاستثمارات المحلية والأجنبية التي تسهم في تحقيق الاستدامة؟
٥. هل تسهم البيئة الاستثمارية التي تتمتع بمؤشرات اقتصادية واجتماعية وسياسية وعمرانية إيجابية في زيادة حجم الاستثمارات وتحقيق مسارات التنمية المستدامة؟

أهمية الدراسة: إن أهمية الدراسة تنبثق من الأهمية البالغة لموضوعا ألا وهو المناخ الاستثماري وما يحتويه من انعكاسات على مختلف مجالات البلد من رفاهية وأزدار اقتصادي وحضاري، ونمو عمراني، فضلاً عن الأهمية الأتية:

١. تحديد ترتيب مجموعة الدول العربية على مستوى العالم وفقاً لمؤشر ضمان جاذبية الاستثمار لعام ٢٠١٧.
٢. تشخيص حالة المناخ الاستثماري في العراق وفقاً لمؤشر ضمان جاذبية الاستثمار للفترة من (٢٠١٥-٢٠١٧).
٣. تحديد مقومات المناخ الاستثماري في العراق.
٤. تحديد محددات (معوقات) المناخ الاستثماري في البيئة العراقية.

فرضية الدراسة: بناءً على ما تم تناوله في مشكلة الدراسة يمكن صياغة الفرضيات الأتية:

١. إن الدول العربية ومنها العراق تتباين في قيم مؤشرات جاذبية الاستثمار لعام ٢٠١٧ وفقاً لبيئاتها الاستثمارية
٢. كلما زادت إيجابية المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعمرانية أدى ذلك الى جعل البيئة الاستثمارية بيئة جاذبة للاستثمارات.
٣. إذا تحسنت البيئة الاستثمارية سيؤدي ذلك الى زيادة حجم الاستثمارات.
٤. إن المناخ الاستثماري في العراق يمتلك مقومات تجعله بيئة محفزة لجذب الاستثمارات وتحقيق التنمية المستدامة.
٥. هناك مجموعة من المحددات التي تؤثر على المناخ الاستثماري في العراق وتجعله بيئة طاردة للاستثمارات.
٦. ان البيئة الاستثمارية في إقليم كردستان العراق تعتبر عامل جذب للاستثمارات التي تسهم في تحقيق التنمية المستدامة.

هدف البحث: تسعى الدراسة بشكل رئيسي الى تقييم المناخ الاستثماري وفقاً لمؤشر ضمان جاذبية الاستثمار للعام ٢٠١٧ مع الإشارة بشكل خاص للعراق، وينبق عنه الأهداف التالية:

١. تشخيص واقع المناخ الاستثماري لمجموعة الدول العربية وفقاً لمؤشر ضمان جاذبية الاستثمار لعام ٢٠١٧.
٢. تحديد موقع العراق وترتيبه من بين مجموعة الدول العربية وفقاً لمؤشر ضمان جاذبية الاستثمار لعام ٢٠١٧.
٣. اقتراح معالجات وحلول لتذليل محددات المناخ الاستثماري في العراق.

٤. الإشارة الى تجربة إقليم كردستان العراق باعتبارها التجربة الأكثر تميزاً عراقياً في مجال الاستثمار.

أسلوب ونطاق البحث: يتمثل النطاق المكاني للبحث في الدول العربية ومنها العراق مع الاشارة الى تجربة الاقليم. أما النطاق الزماني للبحث فأنه يشمل المدة ما بين ٢٠١٥-٢٠١٧، وقد اعتمدت الدراسة المنهج الاستقرائي والوصفي التحليلي من خلال الاستناد الى الادبيات والدراسات العلمية التي تتناول متغيرات الموضوع بالإضافة الى تحليل مؤشرات قيم الجاذبية.

المبحث الأول: المناخ الاستثماري/مدخل مفاهيمي

المحور الأول مفهوم الاستثمار: يعد الاستثمار (Investment) من المفاهيم الشاملة اذ ان اية عملية توظيف للأحوال والموارد ويمكن أن يطلق عليها استثمارا وقد يكون المستثمر (فرد، شركة) (الحيالي وجعفر، ٢٠١٥: ٢٠) ولعل مفهوم صندوق النقد الدولي (IMF) الادق والأشمل في تناوله لمفهوم استثمار وتوظيف الموجودات الرأسمالية والمادية والمالية والبشرية والمعلوماتية لتحقيق عوائد ومنافع اقتصادية وثقافية وعلمية على أن تكون القيم الحقيقية في المستقبل أعلى من القيمة الحالية مع التأكيد على البقاء ضمن هامش من المخاطر المتوقعة (صندوق النقد الدولي، ١٩٩٠: ١٣٨) وان العوائد والمنافع التي يحققها المستثمر هي من اجل تعويضه عن المخاطرة، معدل التضخم، والوقت الذي تم توظيف الموارد فيه (الدوري، ٢٠١٠: ٢٢) وتتنوع الاستثمارات وفقا لأهدافها ووسائلها وعوائدها ومخاطرها وتلفها كما أن لها مسميات معاصرة بعد أن دخلت مجالات جديدة والجدول (١) يتناول أبرز تلك المسميات من وجهات نظر علمية متخصصة .

الجدول (١): أنواع الاستثمارات وفقا للمفاهيم والمسميات المعاصرة

المسمى	المفهوم	الباحثين*
الخاص	ينفرد فرد او مجموعة افراد على نحو قانوني ضمن شركة خاصة هدفها الربحية.	(OECD, 2004: 17)
العام	تلك الاستثمارات الرأسمالية والتي غالبا ما تكون على شكل تهيئة للبنى التحتية المادية وغير المادية ذات النفع العام (طرق، جسور، مطارات، موانئ، مستشفيات، وغيرها).	(ضياء، ٢٠٠٦: ٩)
المالي	شراء حصة في رأس المال أو قرض يعود للمستثمر بعوائد ومنافع مضمونة بموجب القانون.	(هاشم وعبد الكريم، ٢٠١٦: ٩٥)
الحقيقي	استثمارات الاعمال والمشروعات ويعد استثمارا حقيقيا عندما يوفر للمستثمر الحق في الحصول على موجود معين مثل العقارات والمعادن النفيسة وغيرها.	(الججاوي والمسعودي، ٢٠١٤: ١٢٢)

المسمى	المفهوم	الباحثين*
الطاقة المتجددة	وهي الاستثمار في مصادر الطاقة التي لا تنضب والموجودة في الطبيعة مثل الطاقة الشمسية والرياح والمياه.	(ابراهيم، ٢٠١٥: ٧)
تكنلوجيا المعلومات	وتتضمن استثمار الاجهزة والمعدات والبرمجيات الخاصة بتكنلوجيا المعلومات والتدريب والتعليم والصيانة.	(Loudon & Loudon, 2006: 5)
رأس المال الفكري	الاستثمار بالمعرفة، والتعليم، والمقدرة العقلية للعاملين، والانظمة، والعمليات، والثقافة، والفلسفة.	(Al-Ali, 2003: 6)
الاخضر	ويقصد به الاستثمار في المشاريع الصديقة للبيئة والتي لا تحدث اضرارا.	(Kaminkr, 2012: 10)
الرياضي	الاستثمار في مجال الرياضة احداثها وبطولاتها، ومنشاتها، وتسويقها، وحقوق البث، وبورصات انتقال اللاعبين، وكل ما يتعلق بهذا المجال.	(Kerney, 2011: 11)
الاجتماعي	الاستثمار في المشروعات ذات الرفاهية لأبناء البلد، الثقافة الفنون، الاندية الاجتماعية، مدن وملاهي الألعاب.	(Cohen & Field, 1999:15)
الاجنبي المباشر	توظيف اموال اجنبية في معدات رأسمالية ثابتة لدول معينة، اذ يتضمن علاقة طويلة الاجل تعكس منفعة لمستثمر فردا ام شركة ام بلد.	(الجميل، ٢٠٠٣: ٩٥)

* تم تثبيت ما ورد في حقل الباحثين وفقا لموثوقيتها في قائمة المصادر.

وقد أشار (Burk, 1993: 6) الى ان المشروع الاستثماري يعني فن توجيه الموارد البشرية والمالية والمعلومات وتنسيقها خلال سنوات التنفيذ وقد حدد أركان الاستثمار بالآتي:

- المجال: القطاع الذي يتم الاستثمار فيه.
- الزمن: توقيت أنجاز المشروع (البداية-النهاية).
- التكلفة: ما يتحمله المشروع من نفقات في سبيل الإنجاز.

المحور الثاني الابعاد الاقتصادية والاجتماعية والانسانية للاستثمار: يزداد الاهتمام بالاستثمار في مختلف دول العالم لمنافعه المتعددة ذات الابعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإنسانية ويتصف بانه من الموضوعات متعددة الاختصاصات (Multidisciplinary). وتتحدد المنافع وفقا لطبيعة المستثمر فبالنسبة للقطاع الخاص (private sector) فأنها تتمثل بالربحية وتعظيم القيمة السوقية والتنافسية والبقاء والاستمرار (Minnie, 2011: 63). ويسعى القطاع العام (public sector) لتحقيق أهدافه من الاستثمار وذلك من خلال الاعتبارات التحويلية كالحصول على موارد جديدة والاستراتيجية ورغبة من الدول في أحكام سيطرتها على بعض من المفاصل

والقطاعات الضرورية لسلامة أمنها القومي وكذلك اعتبارات اقتصادية عن طريق الاستخدام الأمثل للموارد (شوقي وأخرون، ٢٠٠٧: ٣٥-٣٧) وكذلك فان القطاع المشترك (public-private partnership) يسعى لتحقيق منافع عن طريق الشراكة بين تدخل الحكومة وآلية السوق التي تتمثل بالاتي (سعود، ٢٠١٤: ٤٨-٤٩):

- توسيع القدرة الاستثمارية في المشاريع عن طريق مشاركة القطاع الخاص.
- توزيع المخاطر الناتجة عن الاستثمارات ذات الآجال الطويلة.

ويشكل الاستثمار في أبعاده الاجتماعية والبيئية والإنسانية هدفا لدول العالم وذلك لأنها تقود الى ما يعرف بالتنمية المستدامة (sustainable development) (الجلالي، ٢٠١٣: ٣٦٤). ويستخدم في التحليل الاستثماري والبيئي منهج (C.B.A) وهي اختصار للمصطلح باللغة الإنكليزية (Cost and Benefit Analysis) والذي يهدف الى تحقيق ما يأتي(Asian Development Bank, 2013: 13):

- تحديد سلامة المشروع الاستثماري اجتماعيا وبيئيا.
- توفير الاساس الذي يمكن الاعتماد عليه في المقارنة بين المشاريع الاستثمارية ذات المنافع والكلف الاجتماعية والبيئية.

ولقد ظهرت مسميات معاصرة تحت ما يعرف بالاستثمار الأخضر (Green Investment) أي المشاريع التي لا تحدث ضررا في البيئة والاستثمار فيما يعرف بالطاقة المتجددة (Remewable energy) (الججاوي والسعودي، ٢٠١٤: ١٢٢) وللاستثمار بعدا إنسانيا تمثل بضمان حقوق الانسان (Human Rights) والذي يعني حماية حقوق العاملين في المشاريع الاستثمارية من حيث الأجر والسكن الملائم، تأمين الظروف الصحية والمعاملة الحسنة وغيرها من أساسيات التعامل الإنساني (HNHCHR, 2017: 2)، ومن خلال ما تقدم نجد أن كلما زادت إيجابية المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعمرانية أدى ذلك الى جعل البيئة الاستثمارية بيئة جاذبة للاستثمارات، وهذا يثبت الفرضية الاولى.

المحور الثالث المناخ الاستثماري[1] عناصره ومؤشراته: تعتمد قدرة الدول على اكتساب ثقة المستثمرين في توفيرها ما يعرف بالبيئة أو المناخ الاستثماري (Investment climate) والذي يتمثل في مجموعة الأوضاع والظروف المكونة للمحيط الذي تتم فيه العملية الاستثمارية وتأثير تلك الظروف سلبا او إيجابا على فرص تنفيذ المشروعات الاستثمارية ومن ثم حركة الاستثمار واتجاهاته (عبد الحميد، ٢٠٠٦: ٦٨) ويعتمد المناخ الاستثماري على مجموعة مكونات فرعية تتمثل في البيئة الاقتصادية والسياسية والقانونية والاجتماعية والثقافية (عباس، ٢٠٠٧: ١٧٥-١٧٦). وكذلك البنى التحتية والمتغيرات المناخية والطبيعية ودرجات الحرارة والأمطار وحدوث الزلازل والفيضانات (حمزة، ٢٠١٢: ٢٧). إن مفهوم البيئة الاستثمارية نسبي وليس مطلق إذ يتمثل بالمقارنة في مختلف المرتكزات المناخية السابقة الذكر اذ يلاحظ ومن خلال معطيات الجدول (٢) بأن هناك تفاوت بالترتيب الذي يمثل (٢٠) دولة من مختلف دول العالم للسنوات (٢٠١٥-٢٠١٧) وفقا لمؤشر (confidence Index، 2017). كما أن الدول ذاتها تختلف في الترتيب من عام الى اخر باستثناء الولايات المتحدة الأمريكية.

[1] المناخ الاستثماري او البيئة الاستثمارية اينما وردت في البحث هي اشارة الى ذات المفهوم.

مما تقدم ومن الجدول (٢) تقبل الفرضية الثانية التي تنص على (إذا تحسنت البيئة الاستثمارية سيؤدي ذلك الى زيادة حجم الاستثمارات).

الجدول (٢): ترتيب الدول وفقاً لمناخها الاستثماري كما في مؤشر (Confidence Index، 2017)

ت	الدولة	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥
١	الولايات المتحدة الامريكية	١	١	١
٢	المانيا	٢	٤	٥
٣	الصين	٣	٢	٢
٤	بريطانيا	٤	٥	٣
٥	كندا	٥	٣	٤
٦	اليابان	٦	٦	٧
٧	فرنسا	٧	٨	٨
٨	الهند	٨	٩	١٠
٩	استراليا	٩	٧	١٠
١٠	سنغافورا	١٠	١٠	١٥
١١	اسبانيا	١١	١٣	١٧
١٢	سويسرا	١٢	١١	١٤
١٣	ايطاليا	١٣	١٦	١٢
١٤	هولندا	١٤	١٣	١٤
١٥	السويد	١٥	٢٢	١٨
١٦	البرازيل	١٦	١٢	٦
١٧	المكسيك	١٧	١٨	٩
١٨	كوريا الجنوبية	١٨	١٧	١٦
١٩	تايلاند	١٩	٢١	--
٢٠	ايرلندا	٢٠	٢٣	--

Source: Kearney A. T., (2017), Class Half-Full Direct Investment, P. 3, www.atkearney.com.

إن المناخ الاستثماري ليس عنصرا ماديا مجرد بل هي تعبير عن منظومة متكاملة من الاجراءات والسياسات والمؤسسات المتواجدة في اية دولة والتي تمثل الاستيعاب (perception) عن هذه الدولة وبذلك تحفز المستثمر سواء اكان محليا ام اجنبيا وتساعد في تحقيق التنمية المستدامة.

المبحث الثاني: تقييم المناخ الاستثماري وفقا لمؤشر ضمان جاذبية الاستثمار في الدول العربية

يعد مؤشر ضمان جاذبية الاستثمار مقياس مركب يوضح مدى توافر امكانيات جذب الاستثمار في دول العالم من خلال رصد (٥٨) متغيرا في مختلف المجالات الاقتصادية

والاجتماعية والسياسية والمؤسسية وبناءاً على قيم تلك المتغيرات في كل دولة يقوم بمنحها درجة معينة من اجمالي (١٠٠) درجة ومن ثم يقوم بترتيب تلك الدول من الافضل الى الأسوأ بحسب القيم الأعلى للدرجات (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، ٢٠١٧: ٨). اذ ينظر لجاذبية لمناخ الاستثماري للدول الذي تم توضيحه من قبل المؤشر العربي بعد استقراء الأدبيات التي تناولت موضوع المناخ الاستثماري على انها قدرة البلد في فترة زمنية محددة على تهيئة البيئة الاستثمارية لجذب الاستثمارات الخاصة، العامة، المشتركة المحلية والأجنبية والفرص الاقتصادية المتاحة المجدية في مجالات متعددة واستقطاب عناصر الإنتاج المتنقلة من شركات ورؤوس أموال وخبرات ومبدعين في مختلف المجالات (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، ٢٠١٧: ٢٦) وقد تم توزيع المتغيرات المكونة للمؤشر على (١١) مؤشرا فرعيا تضم (استقرار الاقتصاد الكلي، الوساطة المالية، القدرات التحويلية، البيئة المؤسسية، بيئة أداء الاعمال، حجم السوق وسهولة النفاذ اليه، الموارد البشرية والطبية، عناصر التكلفة والأداء اللوجستي، وعوامل التميز والتقدم التكنلوجي). وفيما يتعلق بالمؤشر لعام ٢٠١٧ فقد استقر عدد الدول المدرجة فيه الى (١٠٩) دولة من ضمنها (١٦) دولة عربية.

وتشير نتائج المؤشر العام لضمان جاذبية الاستثمار لعام ٢٠١٧ إلى ان مجموعة الدول العربية احتلت المرتبة الرابعة على مستوى العالم بين (٧) مجموعات جغرافية للعام الخامس على التوالي وهذه المجموعات هي: (منظمة التعاون والاقتصاد والتنمية، شرق اسيا والمحيط الهادي، أوربا واسيا الوسطى، المنظمة العربية، امريكا اللاتينية والكاريبي، جنوب اسيا، افريقيا) (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، ٢٠١٧: ٢٨) والجدول (٣) يعكس قيم مؤشر ضمان جاذبية الاستثمار عالميا وعربيا.

الجدول (٣): قيم مؤشر ضمان جاذبية الاستثمار عالميا وعربيا لعام ٢٠١٧

ت	على مستوى العالم		ت	على مستوى الدول العربية	
		قيم المؤشر			قيم المؤشر
١	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	٦٠	١	الخليج العربي	٥١,١
٢	شرق اسيا والمحيط الهادي	٥١,٨	٢	المشرق العربي	٤٢,٥
٣	أوربا واسيا الوسطى	٤٨,٩	٣	المغرب العربي	٤٠,٣
٤	المنظمة العربية	٤١,٦	٤	الاداء المنخفض	٢٧,٨
٥	امريكا اللاتينية والكاريبي	٤٠			
٦	جنوب اسيا	٣٨			
٧	افريقيا	٣٥			

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، ٢٠١٧، مناخ الاستثمار في الدول العربية وفقا لمؤشر ضمان الاستثمار، المقر الدائم للمنظمات العربية، دولة الكويت: www.dhaman.org.

ويلاحظ من الجدول (٣) بأن دول الخليج العربي (السعودية، الامارات، البحرين، قطر، الكويت، سلطنة عمان) قد تصدرت الاداء حيث بلغت قيمة مؤشر ضمان جاذبية الاستثمار (٥١,١) نقطة خلال عام ٢٠١٧ وجاءت دول المشرق العربي (مصر، لبنان، الاردن) في المرتبة الثانية برصيد قيمته (٤٢,٥) نقطة وبعدها في المرتبة الثالثة جاءت دول المغرب العربي (تونس، الجزائر، المغرب) بقيمة (٤٠,٣) فيما حصلت دول الاداء المنخفض والمتمثلة في بقية الدول

العربية والتي العراق من ضمنها على قيم بلغت (٢٧,٨) وفقا للمؤشر. ان مؤشر ضمان جاذبية الاستثمار يحدد مكامن القوة والضعف في البيئة الاستثمارية للدول العربية وقد أعتمد المؤشر على أخر البيانات الصادرة عن مؤتمر الامم المتحدة (أنكتاد) وقاعدة بيانات مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر ومصادر البيانات المحلية الموثوقة. وتسهم تلك المؤشرات في صياغة السياسات واقتراح الاجراءات اللازمة لكل دولة عربية وفيما بين الدول العربية وفقا لمجاميعها المختلفة. ومن خلال ما تقدم أعلاه ومن الجدول (٣) يمكن قبول الفرضية الثالثة والتي تنص على إن الدول العربية ومنها العراق تتباين في قيم مؤشرات جاذبية الاستثمار لعام ٢٠١٧ وفقاً لبيئاتها الاستثمارية.

المبحث الثالث: تقييم المناخ الاستثماري في العراق المقومات والمحددات

أولاً. مقومات المناخ الاستثماري في العراق:

١. **جغرافية العراق:** يعد موقع العراق استراتيجي ومؤثر في العالم لكونه يمثل ملتقى طرق المواصلات التي تربط العالم، ويمتاز العراق بموارده البشرية من حيث عدد السكان اذ يقدر عدد السكان ب (٣٨,٨) مليون نسمة، وكذلك الكفاءات العلمية فيه (الهيئة الوطنية للاستثمار، ٢٠١٧: ٨-١٠).

٢. **مؤشرات الاقتصاد العراقي:** يتسم العراق بتوفر مقومات ما يعرف بالمناخ الاستثماري والتي تتمثل عموما بتوفر الموارد الطبيعية (النفط، الغاز، الكبريت وغيرها) اذ ان النفط يمثل دورا محوريا في تنمية الاقتصاد العراقي من حيث مساهمته في توليد الناتج المحلي والعائدات المالية الذي يساهم بمقدار ٩٠% منها (الجهاز المركزي للإحصاء، ٢٠١٧)، وقد بلغ انتاج العراق من النفط الخام ٤,١ مليون برميل يوميا خلال عام ٢٠١٦ أما بالنسبة لاحتياجات الغاز المثبة فقد بلغت (١٣,٩) تريليون قدم مكعب واحتياطات الغاز المحتملة ٣١ تريليون قدم مكعب . كما أن الانتاج المستهدف من النفط لعام ٢٠٢٠ تقدر ب (٤,٦٦٥) مليون برميل يوميا، ويمتلك العراق إمكانيات وخبرات تنافسية في مجال صناعة الكبريت الى جانب الفوسفات والأسمدة النيتروجينية.

والجدول (٤) يعكس بعض من المؤشرات الاقتصادية في مجال توفر الموارد الطبيعية

الجدول (٤): بعض المؤشرات لقطاع النفط والغاز العراقي لعام ٢٠١٧

النفط والغاز	الحجم
الاحتياطات النفطية المثبتة	١٤٢,٨ مليار برميل
احتياطي الغاز المثبت	١٣,٨ تريليون قدم مكعب
احتياطي الغاز الحر	٣١ ترليون قد مكعب
انتاج النفط لعام ٢٠١٦	٤,١ مليون برميل يوميا
الانتاج المستهدف لعام ٢٠٢٠	٤,٦٦٥ مليون برميل يوميا

المصدر: الخارطة الاستثمارية للعراق، ٢٠١٧، الهيئة الوطنية للاستثمار، رئاسة مجلس الوزراء، جمهورية العراق، ص ١٢.

وكذلك فان حجم الانفاق الحكومي قد بلغ ٥٠,٩ من الناتج المحلي الإجمالي (البنك المركزي العراقي، ٢٠١٧) والذي يعد المحرك الاساسي في استدامة التنمية الاقتصادية في العراق، ويمتلك العراق احتياطا كبيرا من الذهب والعملات الاجنبية وفقا لتقديرات البنك المركزي العراقي لعام (٢٠١٧) على الرغم من معدل النمو السلبي فيما يتعلق بالعملات الأجنبية (الدولار) على وجه التحديد.

٣. **النظام المصرفي في العراق:** يمتاز الجهاز المصرفي العراقي بالتنوع ما بين مصارف حكومية والتي بلغ عددها (٧) مصارف، ومصارف خاصة مسجلة في سوق العراق للأوراق المالية والتي بلغ عددها (٥٠) مصرفا (البنك المركزي العراقي، ٢٠١٧) ولقد سعت الحكومة الى العديد من الإصلاحات في هذا القطاع وتحديدا بعد عام ٢٠٠٣ وهي: (عبد الغني، ٢٠١٧: ٩-١١)

- ❖ صدور قانون (٩٤) الذي سمح بموجبه للمصارف الاجنبية للعمل في العراق.
- ❖ إطلاق حرية التحويل الخارجي.
- ❖ دخول افاق الصرف الالكتروني ونظم الدفع الالكتروني.
- ❖ الالتزام بمعايير الصيرفة الدولية، الافصاح، الشفافية ومعايير لجنة بازل.
- ❖ المشاركة في مجمع الاتصالات الدولية.

٤. **الاستثمار في سوق العراق للأوراق المالية:** يعد سوق العراق للأوراق المالية (IRAQ Stock Exchange) من المؤسسات الداعمة لبيئة الاستثمار في العراق ويسعى السوق لتحقيق العديد من الاهداف ابرزها (ww-isx.net، 2017).

- ❖ تطوير سوق المال في العراق بما يخدم التنمية المستدامة في العراق.
- ❖ تعزيز مصالح المستثمرين في سوق حرة للتداول موثوق بها.
- ❖ توعية المستثمرين المحليين والأجانب بفرص الاستثمار في العراق.

٥. **المناطق الحرة:** تعتبر المناطق الحرة (Free zones) من المقومات التي يرتكز عليها الاقتصاد العراقي ويوجد في العراق حاليا ثلاثة مناطق حرة تابعة الى الهيئة العامة للمناطق الحرة وهي (نينوى، الزبير، القائم) (محمود، ٢٠١٠: ٤٤-٤٥)

٦. **مقومات بيئية استثمارية أخرى:** يمتلك العراق مقومات استثمارية اخرى تشكل عوامل جاذبة للاستثمارات والتي تتمثل بالآتي (الخارطة الاستثمارية للعراق، ٢٠١٧: ١-٢٣):

- ❖ أماكن الجذب السياحي (الطبيعية، الدينية، التاريخية، العلاجية).
- ❖ دخول شركات الاتصالات العملاقة وكذلك العديد من الخطوط الجوية العالمية للعمل في العراق.
- ❖ هناك (١٥) هيئة استثمار محلية تمثل المحافظات العراقية بالإضافة الى هيئة استثمار اقليم كردستان العراق، أن تلك المقومات وغيرها تمثل بيئة استثمارية جاذبة للاستثمارات وفرصا لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة. ومن هذا العرض للمقومات تقبل الفرضية الرابعة والتي تنص على أن المناخ الاستثماري في العراق يمتلك مقومات تجعله بيئة محفزة لجذب الاستثمارات وتحقيق التنمية المستدامة.

ثانياً. محددات المناخ الاستثماري في البيئة العراقية: على الرغم من تناول عدد من ملامح المناخ الاستثماري فيما سبق في البيئة العراقية وسعي الحكومات المتعاقبة بعد عام ٢٠٠٣ لاتخاذ التدابير والاجراءات لتحسين مستوى البيئة الاستثمارية الا ان العراق لايزال يعاني من محددات تتمثل في ابعاد ومجالات مختلفة، ومن هذه المحددات (مهند وجاسم، ٢٠١٧: ٣٧٢-٣٩٨)، (عبد الغفور، ٢٠١٤: ٥٠-٧٦).

١. عدم الاستقرار السياسي والامني.
٢. الفساد الإداري والمالي والبيروقراطية في أنشطة مؤسسات الدولة.
٣. تردي البنى التحتية وتقادمها وانهيار الجزء الاكبر منها وتحديدا بعد احداث ٢٠١٤ في عدد من المحافظات العراقية.

٤. عدم وضوح التوجهات الحكومية تجاه قضايا الاستثمار مما يسهم في زعزعة ثقة المستثمر في جدوى الاستثمار.
٥. ارتفاع مستوى التضخم والبطالة وعدم وضوح الرؤية والتوجيهات الاقتصادية في الدولة.
٦. عدم تشريع قوانين لحماية الملكية الفكرية والعلاقات التجارية والنماذج الصناعية والتي تعد أبرز موجودات الشركات المتعددة الجنسيات. وضعف البيئة التشريعية والتنفيذية فيما يتعلق بحماية حقوق المستثمرين.
٧. تدني مستوى شركات القطاع الخاص المحلي في المشاريع الاستثمارية.
٨. المشاكل التي لم تحسم بين بغداد والاقليم فيما يخص قانون النفط والغاز.

عموما يمكن القول بان الحكومة العراقية وبمساعدة المجتمع الدولي وبعد تحقيق الاستقرار بعد عام ٢٠١٧ تسعى الى اعادة بناء الاقتصاد وفقا لمتطلبات المرحلة وتهيئة المناخ الاستثماري لمساهمة القطاع الخاص المحلي والاجنبي، وقد تم عقد مؤتمر (إعادة الاعمار في العراق) منذ منتصف شهر شباط بمشاركة (٧٠) دولة ونحو ١٨٥٠ شركة عالمية.

وقد تم عرض ١٧٥ مشروعا استثماريا امام المشاركين وأن خطة الحكومة العراقية كانت في ثلاثة محاور هي: (اعادة تأهيل البنى التحتية، اعادة الاستقرار للمناطق المتضررة، التنمية الاقتصادية المستدامة). (فراس، ٢٠١٨: ٢)

وقد بلغت حجم التعهدات المالية بمؤتمر اعادة الأعمار (٣٠) مليار دولار. وهذا الذي تم استعراضه أعلاه يدل على قبول الفرضية الخامسة والتي تنص على أن هناك مجموعة من المحددات التي تؤثر على المناخ الاستثماري في العراق وتجعله بيئة طاردة للاستثمارات.

ثالثاً. البيئة الاستثمارية في اقليم كردستان: يتألف أقليم كردستان العراق من ثلاثة محافظات هي أربيل والسليمانية ودهوك، وقد شهد الاقليم نموا وتطورا سريعا في كافة المجالات. وتجسد ذلك في حزمة من الاجراءات والاصلاحات الاقتصادية والادارية والتشريعات القانونية التي من شأنها جذب المزيد من الاستثمارات العربية والاجنبية رغبة منه في تحقيق التنمية المستدامة وكان من اهم وسائل تحقيق برنامج الاصلاح الاقتصادي على مستوى الاقليم صدور قانون الاستثمار (٤) لعام ٢٠٠٦ الذي تمثل في اعفاء المستثمرين من الضرائب الجمركية ومنحهم التسهيلات لإقامة المشاريع الاستثمارية في مختلف القطاعات الاقتصادية، فضلاً عن تمتع الاقليم بالاستقرار السياسي والأمني (محمد، ٢٠١٢: ٢٩٧). وفي ضوء ذلك تم تشكيل هيئة مستقلة باسم (هيئة استثمار اقليم كردستان) التي اتخذت خطوات هامة وجوهرية في جذب الاستثمار وقد عرضت مجموعة من الفرص الاستثمارية المتاحة في الاقليم وتم تنفيذ عدد كبير منها تحديدا في مجال البناء والاسكان والسياحة وبناء المستشفيات ومدن الملاهي وغيرها وأدى ذلك الى تطوير البنى التحتية وتحسين المستوى المعاشي وشكلت تلك العوامل عموما مناخا استثماريا جاذبا للاستثمارات (هيئة الاستثمار في اقليم كردستان العراق، ٢٠١٧: ١).

لقد بدأت حكومة الاقليم في تطبيق برنامج الاصلاح وهيكلية الاقتصاد من خلال رسم استراتيجية تنموية قائمة على الاسس الاتية:

١. إدارة الاقتصاد في الاقليم وخلق البيئة الاستثمارية وفقا لألية السوق.
٢. العمل على الاستثمار الامثل لإيرادات الاقليم والبالغة ١٧% من الموازنة العامة للعراق.
٣. فتح الاسواق والغاء القوانين المقيدة لحركة التجارة وتدفق رؤوس الأموال.

٤. وضع اليات مناسبة لدعم وتنشيط القطاع الخاص.
٥. رسم استراتيجية مناسبة لتشجيع الاستثمار الاجنبي والمحلي وتوجيه تلك الاستثمارات نحو بناء البنى التحتية والمؤسسات الاقتصادية والخدمية الضرورية لتحقيق الاستدامة.

مما تقدم أعلاه تقبل الفرضية السادسة التي تنص على ان البيئة الاستثمارية في إقليم كردستان العراق تعتبر عامل جذب للاستثمارات التي تسهم في تحقيق التنمية المستدامة.

الاستنتاجات والمقترحات

أولاً. الاستنتاجات: توصلت الدراسة الى العديد من الاستنتاجات تمثلت أهمها بالآتي:

١. إن مجموعة الدول العربية احتلت المرتبة الرابعة على مستوى العالم بين (٧) مجموعات جغرافية للعام الخامس على التوالي وفق مؤشر ضمان جاذبية الاستثمار للعام ٢٠١٧.
٢. إن ترتيب العراق على مستوى الدول العربية وفق مؤشر ضمان جاذبية الاستثمار لعام ٢٠١٧ جاء ضمن دول الأداء المنخفض.
٣. على الرغم من اختلاف الاستثمار في طبيعته واهدافه ومسمياته ومجالاته الا انه يعتبر اساس التنمية المستدامة في مختلف دول العالم.
٤. ان البيئة الاستثمارية لا تمثل فقط المكونات المادية بل هي الصورة الذهنية او الانطباع عن الدول التي تعمل في ظلها الاستثمارات.
٥. يعد مؤشر ضمان جاذبية الاستثمار الاكثر دقة وموضوعية لتعدد متغيرات وقواعد بياناته العالمية والإقليمية والمحلية.
٦. ان التباين في مستويات الجاذبية الاستثمارية في الدول العربية هو انعكاس لاختلاف العناصر المكونة للبيئة الاستثمارية فيها.
٧. ان امتلاك العراق للمقومات الاستثمارية المادية والبشرية يجعله بيئة استثمارية جاذبة للاستثمارات.
٨. ان حالة عدم الاستقرار السياسي والامني والاجتماعي وبروز ظواهر الفساد المالي والإداري والبيروقراطية أبرز معوقات ومحددات تشكيل البيئة الاستثمارية في العراق.
٩. تمثل البيئة الاستثمارية في اقليم كردستان العراق النموذج المثالي لجذب الاستثمارات وتحقيق الاستدامة في مختلف مجالاتها.
١٠. ان حجم ومجالات الاستثمار في اقليم كردستان انعكس في الصورة متعددة أبرز ملامحه التطور الاقتصادي والاجتماعي والعمراني.

ثانياً. المقترحات: يمكن اجمالي المقترحات التي توصل اليها البحث بالآتي:

١. على الدول العربية تشكيل أطار موحد في بيئتها الاستثمارية لامتلاكها مختلف عناصر مقومات الاستثمار المادية والبشرية والجغرافية.
٢. أن تسعى الدول العربية التي تذيلت مؤشرات جاذبية الاستثمار الى معالجة المحددات التي تمثل اعاقة لجذب الاستثمارات اليها.
٣. قيام الحكومة العراقية بالتصدي الى ظواهر الفساد الاداري والمالي ومعالجة البيروقراطية في الاجراءات والتي تعد أبرز معوقات جذب الاستثمارات الاجنبية.
٤. على الحكومة العراقية السعي الى توحيد الرؤى السياسية والاقتصادية وزيادة الوعي الاستثماري وتحقيق الاستقرار الامني بما ينعكس ذلك في تحسين الصورة الذهنية لدى المستثمرين عن العراق.
٥. لابد ان تسعى الحكومة العراقية الى وضع معايير للأنفاق الاستثماري وتوجيه الاستثمارات وفقها للقطاع الخاص المحلي والأجنبي وبما يسهم في تحقيق الاستدامة في كافة المجالات.

٦. على الحكومة العراقية ان تقوم بتوزيع النشاطات والاعمال وتقدير حجم الاضرار في المحافظات التي تعرضت للأعمال العسكرية بعد أحداث ٢٠١٤، والاستفادة من الاستثمارات في إعادة اعمارها وتأهيلها.
٧. ان تنشيط الاقتصاد العراقي يتطلب اعادة اعمار وتحديث البنى التحتية وضمان مشاركة القطاع الخاص فيها.
٨. يشكل الارتقاء في مستويات التعاون بين المركز واقليم كردستان العراق اهمية استراتيجية لتحقيق تنمية مستدامة اقتصادية واجتماعية وحضارية ويسهم في تحقيق الرفاهية للمجتمع العراقي.

المصادر

اولاً. المصادر العربية:

١. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، ٢٠١٧، مناخ الاستثمار في الدول العربية وفقا لمؤشر ضمان الاستثمار، المقر الدائم للمنظمات العربية، دولة الكويت: www.dhaman.org.
٢. سعود، فواز بن فهد، ٢٠١٤، الشراكة بين القطاعين العام ودورهما في برنامج التدريب، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة دمشق، سوريا، المجلد (٩)، العدد (١).
٣. الحيالي، سندية مروان، وجعفر محمد سعيد، ٢٠١٥، دور الحكومة في دعم القرارات الاستثمارية دراسة تطبيقية على عينة من الشركات في سوق العراق للأوراق المالية، مجلة الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم، جامعة حسيبة بن علي، الجزائر، المجلد (١)، العدد (١).
٤. الجلالي، محمد، ٢٠١٣، تقييم أثر المشروعات في التنمية المستدامة باستخدام التحليل الاقتصادي الهندسي، مجلة دمشق للعلوم الهندسية، دمشق، سوريا، المجلد(٩)، العدد (١).
٥. عبد الغفور، صبحي، وابراهيم سمير، جاسم، ٢٠١٤، تحسين مناخ الاستثمار في الدول العربية مع الاشارة الى العراق، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، الانبار، العراق، المجلد (٦)، العدد (١١).
٦. الحاجم، سيد ابراهيم وعبد الغفور، ٢٠١٤، تحسين مناخ الاستثمار في دول النامية مع الاشارة الى العراق، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الانبار، العراق، المجلد (٦)، العدد (١١).
٧. مهند، أيسر ياسين، وجاسم، احمد محمد، ٢٠١٧، أثر التنويع الاقتصادي في تحسين المناخ الاقتصادي في العراق للمدة ٢٠٠٣-٢٠١٤، المؤتمر الدولي الرابع لجامعة التنمية البشرية، مجلة التنمية البشرية، السليمانية.
٨. عبد الغني، ٢٠١٧، الجهاز المصرفي العراقي-نشأته وتطوره وافاقه المستقبلية، المديرية العامة لمراقبة الصيرفة والائتمان، البنك المركزي العراقي.
٩. حمزة، حسين، ٢٠١٢، مناخ الاستثمار في العراق، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، السنة الثالثة، العدد (٢٣).
١٠. هاشم، صبيحة قاسم، وعبد الكريم، ٢٠١٦، استراتيجيات الاستثمار المالي إطار مفاهيمي، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق.
١١. ابراهيم، احمد، ٢٠١٥، دافع الاستثمار في المشاريع الطاقة المتجددة، مجلة تكريت للعلوم القانونية، تكريت، العراق، المجلد (٧)، العدد (٨).
١٢. الهيئة الوطنية للاستثمار، ٢٠١٧، الخارطة الاستثمارية للعراق، رئاسة مجلس الوزراء، جمهورية العراق.

١٣. الجميل، سرمد كوكب، ٢٠٠٣، الاستثمار الاجنبي المباشر، مجلة تنمية الرافدين كلية الادرة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق، المجلد (٧٣)، العدد (٢٥).
١٤. الدوري، مؤيد عبد الرحمن، ٢٠١٠، ادارة الاستثمار والمحافظ الاستثمارية، طبعة اولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.
١٥. منشورات صندوق النقد الدولار (IFM)، ١٩٩٠، الجوانب التحليلية والسياسية الخاصة بالبرمجة المالية، واشنطن، الولايات المتحدة الامريكية.
١٦. سوق العراق للأوراق المصرفية،٢٠١٧، وعلى الموقع الالكتروني: www.isx.net.
١٧. الخارطة الاستثمارية للعراق، ٢٠١٧، الهيئة الوطنية للاستثمار، رئاسة مجلس الوزراء، جمهورية العراق.
١٨. الهيئة العامة للمناطق الحرة، ٢٠١٧، بغداد، العراق.
١٩. دليلي المستثمر العراقي، ٢٠١٧، الهيئة الوطنية للاستثمار، رئاسة مجلس الوزراء العراقي، بغداد، العراق.
٢٠. محمود، أرشد، ٢٠١٠، مقومات الاستثمار مع التركيز على المناطق الحرة في نينوى، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق.
٢١. هيئة استثمار اقليم كردستان العراق، ٢٠١٧، وعلى الموقع الالكتروني:
www.kurdist an investment.org

ثانياً. المصادر الأجنبية:

1. AL-Ali, Nermien, 2003, comprehensives Intellectual capital Management; step by step, Jon Wiley, U.s.a.
2. Asian Development Bank, 2013, cost-Benefit Analysis for Development, A partial Guide, printed In Philippines, Mondalugong city, Philippines.
3. Burke Rory, 1993, project Management planning and control, John wiley and son, New York, U.S.A.
4. Cohen, s. and Field G, 1999, Social capital and capital Gain I silicon Vilely, Journal of California Management Review, Vol (4), No (20).
5. Kamminkr, 2012, Define and Measuring Green Investment: Implication, publishing, Insurance, can do private pinions, No, (24).
6. Kearney , 2011 ,the sport market trend , challenging Industry , Inc , Market ion an communication , west Adams street , Chicago ,U.S.A.
7. Kearney, A.T., class Half Full Direct Investment; www.atkearney.com
8. Laudon c. and Loudon, 2006, Management Information System, prentice-Hall, New Jersey, U.S.A.
9. Minne J, 2011 , critical success Factors For public-private partnerships In south Africa , Dissertation For D octor of philosophy In public Management and Development planning stellen Bosch university.
10. OECD, 2004, Acceleration pre-poor Growth through support private sector Development: www.OECD.Datoecd.
11. United Nation of High commission for Human Righ, 2017.